www.refaad.com

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/2

E-ISSN 2519-9293 | P-ISSN 2519-9285

Vol. 15, Issue 6, 2025, pp. 625 - 638

The Impact Financial Inclusion on the Liquidity of the Iraqi Banking Sector for the Period (2009-2022)

أثر الشمول المالي في سيولة القطاع المصرفي العراقي للمدة(2009-2022)

Ruslan Abdu lzahra Safi[1*]

[1] Ph.D, College of Administration and Economics, University of Babylon, Iraq.

[*] Corresponding Author: Ruslan Safi (bsc.raslan.abdelzahra@uobabylon.edu.iq)

رسلان عبد الزهرة صافي[1*]

[1] دكتوراة- كلية الإدارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد- جامعة بابل- العراق.

*الباحث المراسل: رسلان صافي (bsc.raslan.abdelzahra@uobabylon.edu.iq)

This file is licensed under a *Creative Commons Attribution 4.0 International*

Received استلام البحث	Revised مراجعة البحث	Accepted قبول البحث
2025/8/17	2025/9/3	2025/10/7

DOI: https://doi.org/10.31559/GJEB2025.15.6.1

Abstract:

Objectives: The study aimed to examine the relationship between financial inclusion variables and banking liquidity in Iraq during the period (2009-2022).

Methods: The study adopted a descriptive approach and a standard approach based on statistical analysis to determine the relationship between the variables. The latest econometric methods were followed. The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was used to analyze the relationship between the research variables using the Eviews:12 program.

Results: The results revealed a positive, direct relationship between financial inclusion and banking liquidity in Iraq. The study also concluded that financial inclusion contributes effectively to the growth of banking liquidity in the Iraqi economy.

Conclusions: The study results contributed to providing recommendations for taking measures and procedures to regulate practices in the banking system and understand the nature of its contribution to the Iraqi economy by working to deliver banking services to all segments of society, especially marginalized and poor groups. This requires improving the quality of services provided and raising the efficiency of internet networks used due to their positive role in growing banking liquidity.

Keywords: *banking density; financial penetration; broad money supply; legal reserve ratio.*

الملخص:

الأهداف: هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين متغيرات الشمول المالي والسيولة المصرفية في العراق خلال المدة (2009-2022).

المنهجية: اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي والمنهج القياسي القائم على التحليل الإحصائي لتحديد العلاقة بين المتغيرات تم اتباع أحدث الطرق في مجال الاقتصاد القياسي، فقد استخدم نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة بين متغيرات البحث بالاعتماد على برنامج (Eviews:12).

النتائج: توصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية موجبة التأثير بين الشمول المالي والسيولة المصرفية في العراق، كما خرجت الدراسة بنتيجة أن الشمول المالي يسهم بشكل فاعل في تنامي السيولة المصرفية في الاقتصاد العراقي.

الخلاصة: أسهمت نتائج الدراسة في تقديم توصيات لاتخاذ إجراءات وتدابير لتنظيم الممارسات في النظام المصرفي وفهم طبيعة مساهمته في الاقتصاد العراقي من خلال العمل إلى إيصال الخدمات المصرفية إلى جميع شرائح المجتمع لاسيما الفئات المهمشة والفقيرة وهذا يتطلب تحسين نوعية الخدمات المقدمة ورفع كفاءة شبكات الإنترنت المستخدمة لدورها الإيجابي في تنامي السيولة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: *الكثافة المصرفية؛ الانتشار المالي؛ عرض النقد الواسع؛ نسبة الاحتياطي القانوني.*

الاستشهاد

Citation

صافي، رسلان. (2025). أثر الشمول المالي في سيولة القطاع المصرفي العراقي للمدة (2009-2022). *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، 15 (6)، 625-638.

Safi, R. A. (2025). The Impact Financial Inclusion on the liquidity of the Iraqi Banking Sector for the Period (2009-2022). *Global Journal of Economics and Business*, 15(6), 625-638. https://doi.org/10.31559/GJEB2025.15.6.1 [In Arabic]

المقدمة:

لعب القطاع المالي دور حيوي في تحقق التنمية المستدامة لمختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء وشهد مثله مثل بقية القطاعات تغيرات وتطورات متلاحقة " ثورة التكنولوجيا المالية" في كم ونوع الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية المقدمة في وقت قصير تلقت صفة القبول العام، وزاد انتشارها حملات التوعية بأهمية استخدامها ودورها في تمكين الأفراد من الحصول على احتياجاتهم بيسر وسهولة ودون تحميلهم أي أعباء إضافية.

اهتمت العديد من الأدبيات بدراسة الشمول المالي لاسيما في الالفية الجديدة كونه يعكس مستوى التقدم الاقتصادي للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ تقدم كل دراسة رؤى مختلفة حول الموضوع مع التركيز على تأثيره في النمو الاقتصادي، فقد بينت الدراسات ان القطاع المالي هو أحد الأساسيات الحيوية في تحقيق التنمية المستدامة، كما يعد هدفًا أساسيًا من أهدافها السبعة عشر، فضلًا عن كونه يلعب دورًا مهمًا في توفير الخدمات المالية بأسعار مناسبة والحرص على حصول جميع الأفراد عليها لاسيما المهمشين ومحدودي الدخل مع الاحتفاظ بحقوق الأجيال القادمة.

بدأ عام 2010 تكثيف الجهود للبحث عن آليات لتفعيل منظومة الشمول المالي بداية من مجموعةال20 وتبنى البنك الدولي فكرة نشر وتعميم وتطبيق الشمول المالي واعتبر الشمول المالي محور أساسي في التنمية الاقتصادية وأحد الوسائل الهامة في تحسين جودة الحياة في دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، ناهيك عن اعتباره أحد المقومات المحفزة للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وأحد وسائل التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوياتها المعيشية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن العراق يعاني من هشاشة النظام المالي والمصرفي ووجود عقبات أمام تحقق الشمول المالي جراء عدم الاستقرار الأمني والسياسي من جهة، وسوء الخدمات المصرفية.

مما سبق، فإنّ مشكلة الدراسة تكمن في ضعف ثقة الأفراد بالنظام المصرفي مما يؤدي إلى تسرب مدخراتهم وانخفاض نسبة الودائع وبالتالي انخفاض نسبة السيولة المصرفية. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

- هل يعاني النظام المصرفي المالي في العراق من ضعف في مؤسساته؟
- هل يعمل الشمول المالي على الحد من تسرب مدخرات الأفراد وارتفاع نسبة الودائع؟
- هل يؤدي الاستقرار الأمني والسياسي إلى تحقق الشمول المالي في العراق؟

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من مجموعة من النقاط، يمكن إيجازها فيما يلي:

- يلعب الشمول المالي دورا مهما في تعزيز النظام المالي والمصرفي في العراق.
- تذليل العقبات أمام تحقق الشمول المالي.
- دور الشمول المالي في تعزيز السيولة المصرفية وتعزيز عملية التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على أثر الشمول المالي في تعزيز السيولة المصرفية.
- العمل على تحقيق آليات الشمول المالي من خلال استراتيجية واضحة في ضوء معايير وضوابط الشمول المالي التي وضعتها مجموعة الـ20 وتزايد اهتمام البنك المركزي بالشمول المالي، فضلًا عن تحليل وقياس مؤشرات الشمول المالي والسيولة المصرفية في العراق.

أسئلة الدراسة:

- هل يعمل الشمول المالي إلى تنامي السيولة المصرفية في الاقتصاد العراقي؟
- هل يعمل تنامي الشمول المالي إلى الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: هل هناك إمكانية من تحقيق الشمول المالي فيما لو تهيأ المناخ المناسب لذلك. ويشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: يمكن تعزيز الشمول المالي من خلال الوصول إلى الفئات الهشة في المجتمع.
- الفرضية الفرعية الثانية: تنامي السيولة المصرفية في النظام المالي والمصرفي.
- الفرضية الفرعية الثالثة: يؤدي الاهتمام في نوعية الخدمات ونشر الوعي المالي والمصرفي لدى الأفراد إلى تعزيز الشمول المالي.

مصطلحات الدراسة:

- الشمول المالي: يعني وصول الخدمات المصرفية إلى جميع أفراد المجتمع لاسيما الفئات المهمشة والفقيرة.
- السيولة المصرفية: قدرة المصرف على الايفاء بجميع التزاماته نقدًا والاستجابة لطلبات الائتمان أو منح قروض جديدة.

- نسبة الاحتياطي القانوني: النسبة التي يحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتسجل كخصوم ضمن ميزانية البنك المركزي وهو الذي يحدد نسبتها النهائية.

متغيرات الدراسة:

1. المتغير التابع:

- السيولة المصرفية (بالمليار العراقي) تعد السيولة المصرفية أداة البنوك التي تسهل منح الائتمانات والقروض إلى العملاء.
- عرض النقد الواسع: يعد عرض النقد الواسع إحدى أدوات البنك المركزي للسيطرة على سيولة البنوك التجارية.
- الاحتياطي النقدي القانوني.

2. المتغير المستقل:

- الانتشار المصرفي: تمثل الانتشار المصرفي عدد الصراف الآلي نسبة إلى الكثافة السكانية، إذ كلما ارتفعت الانتشار المصرفي دل على اتساع الشمول المالي والعكس في حال انخفاض الانتشار المصرفي.
- الكثافة المصرفية: تمثل عدد المصارف نسبة إلى عدد السكان.

الدراسات السابقة:

- **دراسة النصراوي (2021)** "أثر الشمول المالي في السيولة والربحية المصرفية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة2011 -2019" هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع المصرفي العراقي وتطوره من خلال عينة الدراسة، يتشابه البحث مع الدراسة السابقة أن كلاهما يعتمدان السيولة المصرفية كمتغير أساسي في البحث في حيت يختلفان في اعتماد الربحية كمتغير مستقل، يمتاز البحث كونه حديث نسبيًا مقارنة بالدراسة السابقة، ويتماشى مع متطلبات تطوير النظام المالي والمصرفي.
- **دراسة قمر (2023)** "أثر أبعاد الشمول المالي على تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية" هدفت الدراسة إلى التعرف إلى بيان كيف يمكن أن تؤثر جودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء على تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف، يتشابه البحث مع الدراسة في كونهما يعتمدان الشمول المالي كمتغير مستقل، في حين يختلفان في مكان البحث والذي يترتب عليه اختلاف ظروف الاقتصاد في البلدين، يمتاز البحث في كونه يركز على متغير مهم وهو السيولة المصرفية وكيفية التأثير بها من خلال الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة، في حين تركز الدراسة على كشف التقارير المالية المنشورة بالمصارف دون إيلاء أهمية تذكر بالمؤشرات الأساسية للمصارف.
- **دراسة بولمرج (2023)** "المنتجات البنكية الاسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية" هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على توضيح الإطار العام للشمول المالي ومتطلباته، يتشابه البحث مع الدراسة في اعتماد الشمول المالي كمتغير رئيسي في حين يختلف معها في كونه يركز على أهمية الشمول المالي في تعزيز السيولة المصرفية في العراق من أجل رفع قدرة المصارف العراقية على مواجهة الأزمات المالية، أما الدراسة فقد ركزت على الخدمات البنكية الإسلامية فقط لبيان أهمية الشمول المالي في تعزيز قدرة النظام المالي والمصرفي.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهجية الدراسة:

اتبع البحث المنهج الاستنباطي في الدراسة كون الشمول المالي هو الذي يؤثر في السيولة المصرفية، فضلًا عن كونه المنهج الأنسب للبحث.

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من المصارف العراقية وتم جمع البيانات من تقارير السياسة النقدية والنشرة الإحصائية السنوية الصادرة من البنك المركزي العراقي.

المبحث الأول: مراجعة العلاقة بين متغيرات البحث

قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون توافر بيئة مصرفية مناسبة تتوافر فيها مقومات البيئة الداعمة له مما له من أثر في توافر السيولة المصرفية، إذ كلما ارتفعت نسبة الشمول المالي أدى إلى زيادة السيولة المصرفية لاسيما بعد الوصول إلى الفئات الفقيرة والمهمشة ودمجها بالنظام المالي(Chuka and others,2020) .

يعنى الشمول المالي بفتح حساب في أحد المصارف أو سحب مبلغ مالي من إحدى ماكينات الصراف الآلي، أو القيام بأي معاملة مالية كتحويل أموال لأي فرد وبالتالي الحصول على خدمة مالية، يقصد بالشمول المالي أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع الحصول على الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بيسر وسهولة وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة (الطيب، 2020). كما يشير الشمول المالي إلى حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة اموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، لتفادي اللجوء إلى بعض القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للمتابعة من قبل جهات الرقابة والإشراف وإعتمادها بشكل كبير على أسعار مرتفعة (Patwardhan, and others, 2018). يتم قياس الشمول

المالي من حيث مدى إتاحة الخدمات المالية التي تمثل العرض من جهة، وقياس مدى استخدامها من جهة أخرى والتي تمثل جانب الطلب، وبالتالي يهدف الشمول المالي إلى توسيع فرص الوصول للخدمات من خلال العمل على تطوير جانبي العرض والطلب (العربي، صندوق النقد العربي،2021).

يحظى الشمول المالي بأهمية بالغة كونه يسهم في تطوير الموارد المالية الداعمة للسيولة المحلية، وتعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والإسهام في بناء مجتمعاتهم وبالتالي تعزيز جهود التنمية المستدامة، إذ يرتبط الشمول المالي بالناتج المحلي الاجمالي بعلاقة طردية، فقد أثبتت الدراسات إن تعميق الخدمات المالية يعد من أوجه انعدام المساواة بين الأفراد، وإن توفير خدمات التمويل الأصغر أسهم كثيرًا في إيجاد فرص عمل خارج الإطار الحكومي تصل نسبته إلى (50%)، فضلًا عن أن الشمول المالي يقلل من تكاليف الخدمات العامة والتي تتميز بكفاءة أكبر عند تقديمها. كما يعمل الشمول المالي على أتمتة النظام المالي (Michiel van2017). إذ يتطلب انتشار وتوسيع الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب العديد من العملاء، إذ إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية لاسيما فيما يتعلق بالمدفوعات سيحقق فائدة لكل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، فقد تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبكلفة أقل، فضلًا عن استفادة النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب (Filipovic`. Davor, Kristo. Mate & Podrug. Najla. (2018. فضلًا عن أن اتمتة المدفوعات ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد المستخدمين للنظام المالي الرسمي (ابراهيم،2023). وبالتالي تعزيز استقرار النظام المالي من خلال اعتماد المواطنين على المصارف في تعاملاتهم المالية يضفي من حجم الودائع المتوافرة لدى تلك المصارف، وبالتالي يرفع من قدرتها على مواجهة الصدمات المالية، فضلًا عن التوسع في منح القروض، غير أن هذا التوسع لابد أن يقترن برقابة مصرفية فعالة من أجل تدعيم الاستقرار في القطاعين المالي والمصرفي (العربية، سياسات النقد، 2015).

تعنى السيولة المصرفية بقدرة المصرف على التسديد نقدًا لجميع الالتزامات والاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة، مما ينبغي توفر نقد سائل لدى المصرف أو امكانية الحصول عليه من خلال تسييل بعض الاصول المتوافرة لديه، بناء على ما تقدم يراد بالسيولة المصرفية الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة فضلًا عن موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة (Gerras. Stephen J. (2010). وهذا ما تعاني منه بعض المصارف العراقية التي طالما واجهت مشاكل في توفير سيولة كافية لاسيما وقت الازمات المالية الأمر الذي أدى إلى التركيز بالبحث على أهمية الشمول المالي في تعزيز السيولة المصرفية لتذليل العقبات أمام عمليات الائتمان وكل مامن شأنه التعجيل بعملية التنمية المستدامة التي يصبو لها الاقتصاد العراقي.

تهتم المصارف لاسيما التجارية منها بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين, وهذا يعود الى سببين هما أن نسبة مطلوباتها الى مجموع مواردها كبيرة جدا والاخر إن قسمًا كبيرًا من المطلوبات يتألف من التزامات قصيرة الأجل (المصرفية، معهد الدراسات، 2012).

تشتمل السيولة المصرفية على عدة متغيرات منها عرض النقد الواسع (M2) والذي يشار الى عرض النقد الواسع عادة بالسيولة المحلية أو الداخلية في الإحصاءات والتي تتكون من عرض النقد الضيق (M1) مضافًا له ودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية والودائع القصيرة الأجل، وقد تم اللجوء إلى هذا المفهوم بناء على طروحات ملتون فريدمان Milton Friedman وآنا شوارتز Anna Schwartz (Abuzaid. 2017) . إذ أن المفهوم الضيق لعرض النقد لا يعبر بدقة عن الكميات النقدية المتاحة داخل الاقتصاد في حين إن المفهوم الواسع هو الذي يصنع الإطارات المناسبة للحجم الكلي للنقود وحجتهم في ذلك ان تطور الهيكل المالي للاقتصادات المتقدمة الصناعية قد أوجدته طائفة متنوعة من الموجودات الممكن تحويلها إلى وسائل دفع بسهولة ووقت قصير وفقًا للمعادلة الاتية: (الكرعاوي، 2023).

$$M2=M1+TD$$

والمتغير الاخر نسبة الاحتياطي القانوني(BS) وتمثل تمثل النسبة التي تحتفظ بها البنوك التجارية من ودائعها لدى البنك المركزي وتسجل في جهة الخصوم ضمن ميزانية البنك المركزي والذي يحدد نسبتها النهائية وفق سياسة متبعة أول من طبقها الولايات الامريكية المتحدة عام 1933، ويمكن أن لا تؤثر هذه النسبة بشكل كبير في حجم الائتمانات الممنوحة من قبل البنوك التجارية إذا كان لديها احتياطيات فائضة أو لديها مصادر تمويل أخرى متاحة، وتعد هذه الأداة مهمة للبنك أو المتعاملين معه إذ تؤثر في حجم الائتمان لدى المصارف وأيضًا للحفاظ على حقوق المودعين في حال افلاس البنك, ويستعمل البنك هذه السياسة في طريقتين مختلفتين تحقيقًا لأهداف السياسة النقدية (حسن، 2023).

- اتجاه زيادة نسبة الاحتياطي القانوني: يطلق عليه الاتجاه التقييدي إذ يستهدف البنك المركزي تقييد المعروض النقدي من خلال الحد من قدرة البنوك التجارية على الإقراض جراء رفع النسبة للسيطرة على الفجوة التضخمية التي تصيب الاقتصاد جراء التوسع بالاستثمارات.
- اتجاه لتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني: يسمى بالاتجاه التوسعي يسعى البنك المركزي من خلاله إلى تقليل الفجوة الانكماشية من خلال خفض نسبة الاحتياطي القانوني والسماح للبنوك التجارية بالتوسع بالائتمانات (الحميري، 2021).

يتميز القطاع المالي من جانب الالتزامات بقاعدة ودائع مستقرة ويكون أكثر تنوعًا، إذ تبين إن الزيادة بنسبة 10% من نصيب الأفراد القادرين في الحصول على خدمة الودائع المصرفية، يؤدي إلى تخفيف معدلات سحب الودائع بنحو 3-8%, فضلًا عن أن المدخرين ذوي الدخل المحدود يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال الأزمات النظامية مما يؤدي إلى ارتفاع مصدر التمويل ويكون أكثر استقرارًا وبالتالي ارتفاع السيولة المصرفية (العربي، صندوق النقد، 2015).

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المالي والسيولة المصرفية في العراق

أولًا: تحليل بعض مؤشرات الشمول المالي

تعد مؤشرات الشمول المالي واحدة من اهم المؤشرات التي تتخذها البنوك المركزية، لتقدم تحليلًا دقيقًا لواقع عمل القطاع المصرفي معتمدة في ذلك على قاعدة بيانات رصينة، ومن بين هذه المؤشرات هي:

1. نسب الكثافة والانتشار لفروع القطاع المصرفي في العراق

جدول (1): مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية في العراق للمدة (2009-2022)

السنة	عدد السكان الف نسمة (1)	عدد فروع المصارف(2)	الكثافة المصرفية(3)	الانتشار المصرفي(4)	عدد السكان البالغين (5)
2009	32000	774	52.88	2.4	18465
2010	32489	871	35.6	2.80	19303
2011	33338	899	35.9	2.78	19929
2012	34207	992	34.6	2.89	20569
2013	35095	1014	33.7	2.96	21227
2014	36004	1034	29.9	3.34	21926
2015	36933	854	30.4	3.28	22082
2016	37883	866	35.5	2.81	22654
2017	37140	843	44.05	2.27	22283
2018	38200	865	44.16	3.81	26400
2019	39300	888	44.25	4.02	22696
2020	40150	891	45.06	3.93	22090
2021	41190	905	45.51	3.89	23255
2022	42100	876	27.25	3.67	23870

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

*البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار المالي، النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة.

-تقرير الاستقرار المالي اعداد متفرقة.

- البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث السنوية، 2011-2022.

أجرى عدد من الباحثين دراسات حول الكثافة والانتشار المصرفيين ومنهم نموذج كاميرون (Cameron) الذي وضع عام 1967 والذي بني على مبدأ عرف دوليا بالكثافة مثلًا يقيس الكثافة المصرفية بعدد السكان إلى إجمالي عدد الفروع.

أما الانتشار المصرفي فيقاس بعدد الفروع إلى عدد السكان فاذا كان يساوي(1) فهو العدد المثالي للتوزيع، وإذا كان أكبر من (1) فهناك انحراف موجب يعني أن هناك انتشارًا كبيرًا للمصارف قد يكون أكبر من الحاجة إليه مما شكل عبئًا كبيرًا من حيث الكلفة على المصارف ومن ثم انخفاض الربحية، في حين إذا كان أقل من (1) فهناك انحراف سلبي بمعنى انتشار البنوك وفقًا لهذا النموذج غير كافٍ، وبالتالي لاتصل الخدمة المصرفية إلى شريحة معينة من الناس ممن هم بحاجة لهذه الخدمة، وقد طور النموذج إلى الأخذ بعدد السكان البالغين والقدرين على العمل ويتم قياسها وفقًا للمعادلة الآتية: (المركزي، البنك العراقي، 2018).

الكثافة المصرفية = عدد السكان / عدد الفروع*100

الانتشار المصرفي =عدد الفروع/ عدد السكان*100

يتضح من جدول (1) أن مستوى الانتشار والكثافة المصرفية في العراق قد بدت ضعيفتين إذا ما قورنت بمستويات الاحتياجات الفعلية والاقتصادية للرفع من مستويات النفاذ للخدمات المصرفية، وتوافرها لأكبر شريحة في المجتمع الذي يؤثر إيجابًا في مستوى الوعي والتثقيف المالي والمصرفي، يلاحظ من الجدول أن نسبتي الانتشار والكثافة المصرفية تبدوان ضعيفتان قياسًا بإجمالي عدد السكان لكنها من جانب آخر تبدو مناسبة قياسًا بعدد البالغين بعد تحديد الاحتياجات الفعلية للعدد الذي يلبي متطلبات جانبي العرض والطلب (المركزي، 2019). فقد تم احتساب العدد الفعلي والمخطط لنسب الانتشار والكثافة اللازمين لإجمالي عدد السكان لتغطية نسبة مؤشر الانتشار الجغرافي والبالغة فرع واحد لكل (30000) ألف نسمة، إذ كانت نسب الكثافة والانتشار متناسبة لعام 2015 من حيث عدد البالغين إلا إن تدهور الاوضاع السياسية ومارافقها من الجماعات المتشددة واحتلالها لعدد من المحافظات نجم عنه إغلاق (79) فرع لمصرف حكومي و(102) فرع لمصرف خاص في بغداد والمحافظات مما أدى إلى ارتفاع مؤشر الكثافة المصرفية من(30.4) ألف نسمة عام 2015 إلى (44.16) ألف نسمة عام 2019، في حين سجل الانتشار المصرفي أعلى قيمة له إذ بلغت (4.02) عام جراء 2019 جراء الزيادة السكانية، وهذا بدوره قلص عملية الوصول والنفاذ إلى الخدمات المالية، وبالتالي عدم استفادة شريحة كبيرة من السكان من الشمول المالي وأضعاف على القدرة تعبئة المدخرات المحلية، ومن ثم أي ارتفاع في مؤشر الكثافة المصرفية وانخفاض الانتشار المصرفي كلما دل على ضعف انتشار العادات المصرفية (المركزي، 2018).

2. مؤشرات السيولة المصرفية:

جدول(2): مؤشرات السيولة المصرفية للمدة (2009-2022) مليار دينار

السنة	عرض النقدm2	الاحتياطي القانوني	نسبة التغير السنوي لعرض النقد	نسبة التغير السنوي للاحتياطي
2009	45438	94168	ـــــ	ـــــ
2010	60386	71551	32.9	-0.24
2011	72178	78149	19.5	9.2
2012	75466	86240	4.5	10.3
2013	87679	96269	16.2	11.6
2014	90728	105761	3.5	9.8
2015	82595	93905	-9.3	-11.2
2016	90466	87076	2.6	-33.9
2017	92857	65052	2.7	60.0
2018	95391	10,4097	8.4	-7.9
2019	103441	95804	15.9	-4.0
2020	119906	91934	15.9	19.8
2021	139886	110149	16.7	18.8
2022	168291	128037	20.2	16.2

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة(2010-2022).

تعد السلطة النقدية الجهة المسؤولة عن تحقيق التوازن العام من خلال دورها في توجيه عملية النمو من خلال ضبط المعروض النقدي وبما يتلاءم وحاجة النشاط الاقتصادي ودورها الفاعل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم بالسيولة النقدية والائتمان.

يتضح من جدول (2) أن عرض النقد اتسم بالارتفاع التدريجي خلال مدة البحث فقد بلغ (45,438) مليار دينار عام 2009 ليزداد إلى (90,466) مليار دينار عام 2016 وبنسبة نمو بلغت (2.6%) وتعود الزيادة إلى نمو مكونيه الأساسيين: عرض النقد الضيق (M1) والودائع الأخرى (الثابتة، التوفير والتأمينات والبريد)، فضلًا عن الاثر التوسعي للائتمان المحلي والذي نجم عن توجه الحكومة إلى الاقتراض الداخلي تلبية للاحتياجات التمويلية للموازنة العامة من خلال إصدار حوالات الخزينة والسندات لتمويل جانب العجز في الموازنة (المركزي، 2018). كما ازداد عرض النقد الواسع ليبلغ (119,906) مليار دينار عام 2020 وبنسبة نمو بلغت (15.9%) (الذبحاوي، 2020). في حين ارتفع إلى أعلى مستوى له ليبلغ(169,291) مليار دينار عام 2022 وبنسبة نمو بلغت (20.2%) جراء العوامل التوسعية التي تمثلت بـ (صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، صافي الديون الحكومية وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى) دورًا مهمًا في تنامي عرض النقد، ويعزى سبب الارتفاع إلى ارتفاع حجم الإقراض للجمهور سواء من المصارف أو من مبادرات البنك المركزي لاسيما بعد زيادة المبالغ المخصصة لمبادرة (5) ترليون دينار، أفضت هذه العوامل مجتمعة إلى ارتفاع عرض النقد خلال عام 2022 (المركزي، 2021).

أما الاحتياطي القانوني فقد اتضح من جدول (2) أنه اتسم بالتذبذب طيلة فترة الدراسة، فقد بلغ (9,4168) مليار دينار عام 2009 لينخفض بعدها إلى (7,1551) مليار دينار عام 2010 وبنسبة نمو بلغت (0.24-%) ويعزى سبب الانخفاض إلى استمرار السياسة النقدية في استخدام هذه الأداة تنفيذًا للسياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي وتماشيًا مع الظروف الاقتصادية للبلاد، وجراء لتحسن الظروف الأمنية والاقتصادية ولغرض تشجيع الاستثمار وتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق فقد تم تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية مرتين خلال العام المذكور من (25%) إلى (20%) ثم انخفضت النسبة لتبلغ (15%) (المركزي البنك 2010). بعدها ازداد الاحتياطي القانوني ليبلغ (10,5761) مليار دينار عام 2014 وبنسبة نمو بلغت (9,8%) جراء ازدياد الودائع المصرفية على الرغم من استمرار البنك باعتماد نسبة الاحتياطي القانوني (15%) للدينار والدولار على كافة الودائع (البنك المركزي العراقي، 2014).

انخفض الاحتياطي القانوني ليبلغ (8,7076) مليار دينار عام 2016 وبنسبة نمو بلغت (33.9-%) ويعود سبب الانخفاض إلى اعتماد النسبة كأداة لامتصاص التقلبات الواسعة لسيولة المصارف وحماية ودائع الجمهور فقد قرر البنك المركزي إطلاق نسبة (5%) من نسب الاحتياطي القانوني البالغ (15%) على إجمالي الودائع بالدينار والدولار للمصارف التي تواجه مشاكل في السيولة (البنك المركزي العراقي، 2016). ثم أخذ الاحتياطي القانوني بالتذبذب والارتفاع ليبلغ (12,8037) مليار دينار عام 2022 وبنسبة نمو بلغت (16.2%) جراء توجهات السياسة النقدية ومرونتها لإسناد العملية التنموية والسيطرة على السيولة تم إعادة نسبة الاحتياطي القانوني إلى (15%) بدلًا من (13%) للودائع الجارية (البنك المركزي العراقي، 2022).

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين الشمول المالي والسيولة المصرفية في العراق للمدة (2010-2022)

1. وصف الأساليب القياسية

تم اتباع أحدث الطرق في مجال الاقتصاد القياسي، فقد استخدم نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء (Eviews:12)، لتحليل العلاقة بين متغيرات البحث بالاعتماد على برنامج (ARDL) الموزع

2. توصيف متغيرات البحث

يتضمن البحث مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتي يمكن توصيفها كما يأتي:

- الانتشار المصرفي/ متغير مستقل , BS: الكثافة المصرفية/ متغير مستقلBD:
- الاحتياطي القانوني/ متغير تابع , LR: عرض النقد/ متغير تابعM2:

المتغيرات المذكورة اعلاه من اجل تقدير العلاقة بين متغيرات البحث، فضلًا عن اعتماد فترات تخلف معينة ووفقًا للنموذج المقدر وتم تقسيم الفترة الزمنية إلى ربع سنوية كون السلسلة الزمنية قصيرة تم الاستعانة ببرنامج (Eviews:12).لتحويل البيانات إلى ربع سنوية، كما تم اعتماد منهجية (ARDL) في تحليل نموذجي البحث كونه المنهج الأكثر تناسبًا مع استقرارية المتغيرات عند الرتبتين I(1) و I(0). والاعتماد على اختبار(ADF) الذي يعد الاشهر انتشارًا في التحليل الإحصائي.

3. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

أولًا: استقرارية الكثافة المصرفية

جدول (3): اختبار الاستقرارية لمؤشرات الشمول المالي في العراق بالاختبار(ADF)

اختبارADF	المتغيرات	المستوى		
		بدون حد و اتجاه	حد ثابت	حد و اتجاه
مستوى المعنوية	الكثافة المصرفية	-0.7850	-2.8237	-3.7918
		(0.3711)	(0.0620)	(0.0250)
	%1	-2.611094	-3.565430	-4.148465
	%5	-1.947381	-2.919952	-3.500495
	%10	-1.612725	-2.597905	-3.179617
اختبارADF	الانتشار المصرفي	-0.0434	-2.3370	-3.5335
		(0.6636)	(0.1647)	(0.0464)
مستوى المعنوية	%1	-2.611094	-3.565430	-4.148465
	%5	-1.947381	-2.919952	-3.500495
	%10	-1.612725	-2.597905	-3.179617

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

يتضح من جدول (3) بعد إجراء اختبار ديكي فولر (ADF) سكون الكثافة المصرفية عند المستوى مع الحد والاتجاه العام، فقد أثبتت النتائج أن قيمة إحصاءة (τ) المحتسبة (-7.280) أكبر من قيمة ((τ)) الجدولية (-2.608) مع مستوى معنوية (1%)، لذلك نرفض فرضية العدم (H0:B=0) ونقبل الفرض البديل (H1:B=1)، وعليه نؤكد عدم احتواء السلسلة على جذر الوحدة وأنها متكاملة من الدرجة(0)~ 1.

وفقًا لإجراء اختبار ديكي فولر(ADF) تبين أن سلسلة الكثافة المصرفية لم تكن ساكنة عند المستوى إذ كانت قيمة إحصاءة (τ) المحتسبة أقل من قيمة (τ) الجدولية في حين كانت ساكنة عند الفرق الأول وبمستوى معنوية (1%) فقد كانت قيمة إحصاءة (τ) المحتسبة أكبر من قيمة لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة للدلالة على وجود جذر الوحدة في سلسلة الكثافة المصرفية، وعليه فإن السلسلة متكاملة من الدرجة (1)~ 1.

جدول(4): اختبار الإستقرارية لمؤشرات السيولة المصرفية في العراق بالاختبار(ADF)

الاختبار		المتغيرات	المستويات		
اختبارADF	عرض النقد	بدون حد و اتجاه	حد ثابت	حد و اتجاه	بدون حد و اتجاه
		1.60417	0.640586	-1.64274	-2.066108
		(0.9720)	(0.9896)	(0.7617)	(0.0383)
مستوى المعنوية	1%	-2.611094	-3.565430	-4.148465	-2.611094
	5%	-1.947381	-2.919952	-3.500495	-1.947381
	10%	-1.612725	-2.597905	-3.179617	-1.612725
اختبارADF	الاحتياطي القانوني	0.624171	-2.00529	-2.90429	-2.899481
		(0.8480)	(0.2838)	(0.1698)	(0.0046)
مستوى المعنوية	1%	-2.611094	-3.565430	-4.148465	-2.611094
	5%	-1.947381	-.919952	-3.500495	-1.947381
	10%	-1.612725	-2.597905	-3.179617	-1.612725

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews:12.

ثانيًا: تقدير العلاقة بين الشمول المالي والسيولة المصرفية

1. النموذج الأول: تقدير العلاقة بين الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي وبين عرض النقد

يتضح من جدول(4) نتائج التقدير الأولي لأنموذج (ARDL) لبيان العلاقة بين المتغيرين (الكثافة المصرفية، الانتشار المصرفي) وعرض النقد، إذ توضح نتائج الأنموذج المقدر وبمدد تخلف زمني مختلفة هي (2,1,1) بناء على قيم معيار آكايك (Akaike) من بين أفضل 20 توصيف للنموذج كونها تعطي أقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائيا من قبل البرنامج المستخدم (Eviews:12) اذ إن القيمة (2) تعني فترين تخلف زمني و(1) تعني تخلفًا

زمنيًا لمدة واحدة وهكذا حسب مدد التخلف الزمني التي يحددها البرنامج لكل متغير من متغيرات الأنموذج. إذ إن ومن خلال النتائج يتضح أن النموذج يمتلك قوة تفسيرية عالية جدًا، جراء ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2 والبالغة(0.99)، أي أن المتغيرات المستقلة للنموذج تفسر حوالي (99%) أما النسبة المتبقية (1%) تعود إلى متغيرات عشوائية لادخل لها في الأنموذج المقدر، وهذا يفسر قوة العلاقة بين الشمول المالي ودوره في التأثير على مؤشرات السيولة المحلية وهو ما يتماشى مع الواقع النظام المالي والمصرفي في العراق الذي يواجه عقبات بين الحين والآخر في توفير السيولة المصرفية مما يعول على الشمول المالي لحل هذه المشاكل وتقليل تسرب المدخرات خارج النظام المصرفي، والأنموذج معنوي وفقًا إلى قيمة اختبار(F-statistic) المحتسبة والبالغة (4455.911) .

جدول(5): نتائج التقدير الأولي للنموذج المقدر(ARDL)

Dependent Variable: LOGM2				
Method: ARDL				
Date: 06/13/25 Time: 15:07				
Sample (adjusted): 2009Q3 2022Q1 Included observations: 51 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): BS BD Fixed regressors: C Number of models evalulated: 100				
Selected Model: ARDL(2, 1, 1) Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGM2(-1)	1.721298	0.083618	20.58521	0.0000
LOGM2(-2)	-0.722970	0.083665	-8.641243	0.0000
BS	-0.048804	0.045263	-1.078240	0.2868
BS(-1)	0.066139	0.038273	1.728077	0.0910
BD	-0.002903	0.003787	-0.766624	0.4474
BD(-1)	0.004009	0.003025	1.325366	0.1919
C	-0.066406	0.125643	-0.528526	0.5998
R-squared	0.998357	Mean dependent var		11.43634
Adjusted R-squared	0.998133	S.D. dependent var		0.256741
S.E. of regression	0.011094	Akaike info criterion		-6.037990
Sum squared resid	0.005415	Schwarz criterion		-5.772838
Log likelihood	160.9687	Hannan-Quinn criter.		-5.936667
F-statistic	4455.911	Durbin-Watson stat		1.861004
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews:12).

ثانيًا: اختبار الحدود

بهدف التعرف على درجة الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة ومعرفة وجود علاقة تكامل مشترك بينها من خلال إحصائية (F) إذ كانت قيمتها الإحصائية المحتسبة أكبر من القيم الحرجة للحدين الأعلى والأدنى يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا كانت قيمتها أقل من القيم الحرجة للحدين الأعلى والأدنى يتم رفض الفرض البديل وقبول فرضية العدم والتي تنص على انعدام العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات.

يتضح من جدول (5) أن نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) أن قيمة (F) المحتسبة والبالغة (2.115403) أقل من القيم الحرجة للحدين الأعلى والأدنى، ووفقًا لحجم العينة وعند مستوى معنوية (10%,5%,2.5%,1%)، مما يدل على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل البحث، وعليه تم رفض الفرض البديل ونقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود وجود علاقة توازنية تتجه من المتغيرات المستقلة (BD,BS) إلى المتغير التابع (M2)، يتضح من التحليل أعلاه أن الشمول المالي يرتبط بعلاقة طردية مع السيولة المحلية إلا أن أثره لا زال ضعيفًا وغير مؤثر بشكل فاعل وهذا مافسره انعدام العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث.

جدول (6): نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين متغيرات الشمول المالي وعرض النقد

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	2.115403	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج .(Eviews:12).

ثالثًا: الاختبارات التشخيصية

من خلال الاختبارات التشخيصية يتم التأكد من خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Auotocorrelation) بالاعتماد على اختبار(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:) ومشكلة عدم تجانس التباين بالاعتماد على اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH). يتضح من جدول (6) أن الانموذج تجاوز المشاكل القياسية ولا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ولا من مشكلة عدم تجانس التباين، وذلك لأن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين بلغت (0.8224, 0.9615)، وهي أكبر من (5%) وأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي مما يؤكد صحة نتائج النموذج المستخدم.

جدول(7): الاختبارات التشخيصية

		اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	
		Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
		Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags	
F-statistic	0.196462	Prob. F(2,42)	0.8224
Obs*R-squared	0.472700	Prob. Chi-Square(2)	0.7895
		اختبار مشكلة عدم تجانس التباين	
		Heteroskedasticity Test: ARCH	
F-statistic	0.039314	Prob. F(2,46)	0.9615
Obs*R-squared	0.083613	Prob. Chi-Square(2)	0.9591

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews:12)

رابعًا: إنموذج تصحيح الخطأ (ECM)

يتضح من جدول (7) أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية (*CointEq(-1)) للنموذج والبالغة(0.0016-) والقيمة الاحتمالية (Prob) هي (0.0044) وتحقق شرطها المعنوية والسالبية، مما يعني أن(0.1%) من الأخطاء في الأجل القصير يتم تصحيحها بشكل تلقائي خلال وحدة من الزمن، بغية تحقيق التوازن في الأجل الطويل.

جدول(8): نتائج انموذج تصحيح الخطأ(ECM) وفقا لمنهجية(ARDL)

Level Equation				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGM2(-1))	0.722970	0.074071 0.722970	9.760494	0.0000
D(BD)	-0.002903	0.002279	-1.273685	0.2095
D(BS)	-0.048804	0.031273	-1.560556	0.1258
CointEq(-1)*	-0.001672	0.000556	-3.006417	0.0044

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews:12).

يتضح من العلاقة بين معلمات النموذج في الأجل الطويل والموضحة في جدول (8) أن هناك علاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية للكثافة المصرفية (BD) والانتشار المصرفي (BS) أكبر من(5%)، أي ن هناك علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (M2) في العراق خلال مدة البحث.

جدول(9): العلاقة طويلة الأجل وفقًا لمنهجية (ARDL) للنموذج الأول

Level Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD	0.661556	4.071596	0.162481	0.8717
BS	10.36463	62.10125	0.166899	0.8682
C	-39.70514	308.5966	-0.128664	0.8982
EC = LOGM2 - (0.6616*BD + 10.3646*BS - 39.7051)				

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews:12) .

خامسًا: اختبار الإستقرارية لمعاملات نموذج (ARDL)

للتأكد من خلو البيانات للمتغيرات محل البحث وسلامتها من التغيرات الهيكلية لا سيما معلمات العلاقة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل خلال مدة الدراسة المستخدمة في تقدير نموذج (ARDL)، وذلك من خلال استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUCUM)، يلاحظ أن الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة وفقًا لاختبار تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) تتحقق إذا وقع الخط داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) ويتغاير حول القيمة الصفرية وبالتالي ثبوت استقرارية المعلمات الطويلة والقصيرة الأجل.

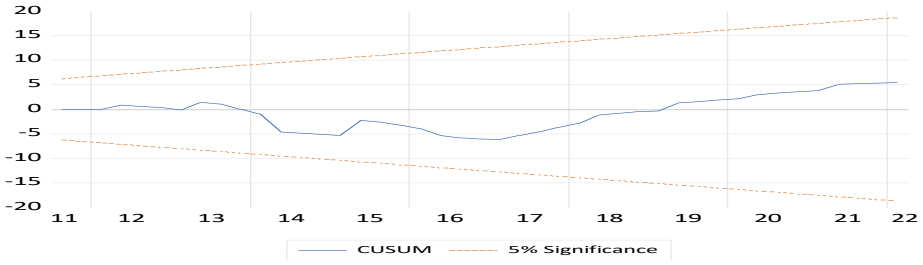

شكل (1): اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUCUM للنموذج الاول

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews:12)

النموذج الثاني: تقدير العلاقة بين الكثافة المصرفية و الانتشار المصرفي وبين الاحتياطي القانوني

1. نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL)

يتضح من جدول (10) نتائج التقدير الأولي لمنهجية (ARDL) للعلاقة بين المتغيرات الكثافة المصرفي والانتشار المصرفي وبين الاحتياطي القانوني، فقد وضح الأنموذج المقدر وبمدد تخلف زمني هي(2,2,4) بناء على قيم معيار آكايك (Akaike) من بين أفضل 20 توصيف للنموذج كونها تعطي أقل قيمة لهذا المعيار والتي يتم احتسابها تلقائيا في برنامج (Eviews:12) إذ إن القيمة (2) تعني هناك تخلفين زمنيين و(4) تعني وجود اربع مدد تخلف زمني وهكذا وفقا لمدد التخلف التي يحددها البرنامج. كما يتضح من الجدول أن هناك قوة تفسيرية عالية في الأنموذج وهذا ما تفسره قيمة معامل التحديد(R^2) والتي بلغت(0.99)، أي بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر (99%) من المتغير التابع و(1%) تعود إلى متغيرات عشوائية لم تدخل في الأنموذج المقدر، فضلًا عن كون الأنموذج معنوي وهذا ما تفسره قيمة (F-statistic) المحتسبة والتي بلغت حوالي (407.1741).

جدول(10): نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL)

Dependent Variable:E2
Method: ARDL
Date:06/14/25 Time:17:11
Sample(adjusted):2010Q 1 2022Q 1
Included observations:49 after adiustm ents
Maximum dependent lags:4(Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 iags, automatic) :c1 c2
Fixed regressors: c
Number of model evaluated: 100
Selected Model: ARDL(2,2,4)

Variable	Coefficient	Std .Error	. t-Statistic	Prop.
E2(-1)	1.766147	0.089365	19.76329	0.0000
E2(-2)	-0.821835	0.092230	-8.910674	0.0000
C1	1866.403	685.1366	2.724132	0.0097
C1(-1)	-4626.757	1063.397	-4.350924	0.0001
C1(-2)	2328.608	521.4471	4.465664	0.0001
C2	53861.38	8809.204	6.114217	0.0000
C2(-1)	-109160.3	15473.62	-7.054607	0.0000
C2(-2)	52655.23	9651.725	5.455525	0.0000
C2(-3)	-3185.448	5203.036	-0.612229	0.5440
C2(-4)	3939.719	2734.364	1.440818	0.1578
C	25266.92	21357.21	1.183063	0.2441

R-squared	0.990754	Mean dependent var	92994.16
A diusted R-squared	0.988320	S.D. dependent var	13640.63
S.E of regression	1474.171	Akaike info criterion	17.62432
Sum squared resid	82580793	Schwarz criterion	18.04902
Log likelihood	-420.7959	Hannan – Quiinn criter	17.78545
F-statistic	407.1741	Durbin –Watson stat	2.282874
Prop(F- statistic)	0.000000		

Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews:12).

2. نتائج اختبار الحدود

يتضح من جدول (11) أن قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت قيمتها (2.753533) وهي أكبر من القيمة الحرجة للحد الأدنى والتي بلغت (2.63) عند مستوى معنوي (10%) مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل والذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل.

جدول (11): اختبار الحدود للعلاقة بين الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي والاحتياطي القانوني

Test Staitstic	Value	Signif	I(0)	I(I)
F-statistic	2.753533	%10	2.63	3.35
K	2	%5	3.1	3.87
		%2.5	3.55	4.38
		%1	4.13	5

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews:12).

3. الاختبارات التشخيصية

من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج يتضح من جدول (12) خلو الأنموذج من المشاكل القياسية، فقد اتضح أنه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ولا من مشكلة عدم تجانس التباين، وذلك لأن قيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين بلغت (0.3673,0.2655)، وهي أكبر من (5%) وأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، مما يؤكد صحة النتائج للنموذج المقدر.

جدول (12):الاختبارات التشخيصية

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي			
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.029917	Prob. F(2,36)	0.3673
Obs*R-squared	2.651925	Prob. Chi-Square(2)	0.2655
اختبار مشكلة عدم تجانس التباين			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.338952	Prob. F(2,44)	0.7144
Obs*R-squared	0.713137	Prob. Chi-Square(2)	0.7001

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews:12).

4. أنموذج تصحيح الخطأ

يتضح من جدول (13) أن معلمة تصحيح الخطأ (*(CointEq(-1)) للنموذج والبالغة (0.055-) والقيمة الاحتمالية (Prob) بلغت (0.0014)، وتحقق شرطها السالبية والمعنوية مما يعني أن (05%) من الأخطاء في الأجل القصير يتم تصحيحها بشكل تلقائي خلال وحدة الزمن جراء بلوغ التوازن في الأجل الطويل.

جدول (13): نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقًا لمنهجية (ARDL)

ECM Regression				
Case2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Cofficient**	**Std.Error**	**t-Statistic**	**Prop.**
D(LR(-1))	0.821835	0.075705	10.85572	0.0000
D(BS)	53861.38	12818.128	6.802288	0.0000
D(BS(-1))	-53409.50	7828.410	-6.822521	0.0000
D(BS(-2))	-754.2711	3069.053	-0.245767	0.8072
D(BS(-3))	-3939.719	2564.099	-1.536493	0.1327
D(BD)	1866.403	600.3807	3.108699	0.0036
D(BD(-1))	-2328.608	476.7874	-4.883954	0.0000
CointEq(-1)*	-0.055688	0.016154	-3.447270	0.0014

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews:12).

5. العلاقة في الأجل الطويل.

يتضح من جدول (14) الذي يبين نتائج العلاقة بين المعلمات في الأجل الطويل أن هناك معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية للمتغيرين الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي أكبر من (5%) اي إن هناك علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الاحتياطي القانوني في العراق خلال مدة البحث.

جدول (14): العلاقة طويلة الأجل وفقًا لمنهجية (ADRL)

ECM Regression Case2:Restricted Constant and No Trend				
Variable	Cofficient	Std.Error	t-Statistic	Prop.
BS	-33929.04	51708.36	-0.656162	0.5157
BD	-7752.969	5782.662	-1.340726	0.1880
C	453723.4	348530.9	1.301817	0.2008
EC=LR-(-33929.0416*BS-7752.9686*BD+453723)				

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews:12).

6. اختبار الاستقرارية لمعاملات النموذج الثاني وفقًا لمنهجية (ARDL)

يتضح من الشكل (2) استقرار المتغيرات وخلوها من التغيرات الهيكلية لاسيما معلمات العلاقة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل خلال مدة البحث المستعملة في تقدير نموذج (ARDL)، من خلال استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUCUM).

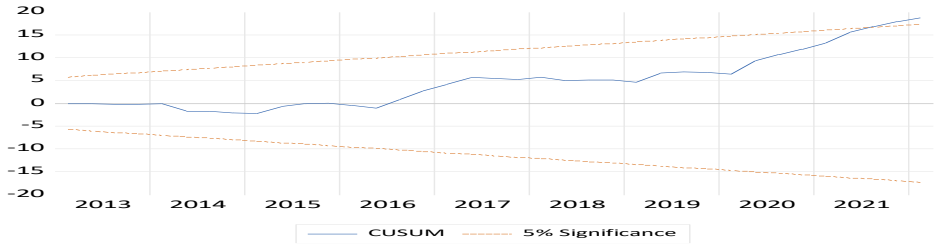

الشكل (2): اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUCUM للنموذج الثاني

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews:12).

مجتمع الدراسة:

يقدم الباحث لمحة عامة عن مجتمع الدراسة الخاص ببحثه، وذكره للمميزات والعيوب الموجودة في هذا المجتمع.

الأساليب الإحصائية:

اعتمدت الدراسة على برنامج افيوز12 في تحليل البيانات. إذ اتبع الاستقرارية ومن ثم إيجاد التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

الخاتمة:

أولًا: النتائج

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- لاتزال الكثافة المصرفية تعمل بمستويات متدنية إذا ما قورنت بعدد المصارف الموجودة بالعراق وانخفاضها بنسبة أكبر من انخفاض حجم السكان.
- انخفاض نسبة الانتشار المصرفي على الرغم من مبادرة البنك المركزي والتثقيف لاتباع التعاملات الإلكترونية التي تتم من خلال البنك.
- ضعف الوعي المالي والمصرفي بين السكان وانتشار التعاملات التقليدية جراء تركز آليات السحب الآلي بالمدن.
- تاثر عرض النقد والاحتياطي القانوني بالتغيرات الحاصلة في مؤشرات الشمول المالي وهذا ما أوضحته نتائج التحليل الإحصائي في النموذجين المقدرين.
- ثبوت استقرارية وعدم وجود تغيرات هيكلية في النماذج المقدرة جراء بقاء المتغيرات داخل حدود (5%).
- يرتبط الشمول المالي بعلاقة طردية مع السيولة المصرفية إلا أن أثره ما زال ضعيفًا في النظام المصرفي العراقي.
- النموذجين لهما نفس الاتجاه من حيث انعدام العلاقة التوازنية طويلة الأجل، فضلًا عن خلو النموذجين من المشاكل الإحصائية.
- يشير التحليل الإحصائي في نموذج تصحيح الخطأ أن معامل التصحيح سالب ومعنوي، فقد بلغت معلمة تصحيح الخطأ في النموذج الأول (*CointEq(-1)) للنموذج والبالغة (-0.0016) والقيمة الاحتمالية (Prob) هي (0.0044) وهي سالبة ومعنوية، في حين تبين في النموذج الثاني أن معلمة تصحيح الخطأ (*CointEq(-1)) للنموذج والبالغة (-0.055) والقيمة الاحتمالية (Prob) بلغت (0.0014)، وتحقق شرطها السالبية والمعنوية مما يعني أن (05%) من الأخطاء في الأجل القصير يتم تصحيحها.

ثانيًا: التوصيات

وبناءً على النتائج التي خلصت إليها الدراسة فإننا نوصي بما يلي:

- العمل على تعزيز تطبيق الشمول المالي لما له من أهمية بالغة في إيصال الخدمات البنكية الى جميع فئات المجتمع لاسيما المهمشة منها التي لا زالت بعيدة عن تلك الخدمات.
- زيادة عدد مكائن السحب الآلي لتتناسب مع حجم السكان ووصولها إلى جميع الفئات لا سيما القرى والأرياف التي لا زالت مستبعدة من تلك الخدمات.
- الاهتمام بالتطورات التكنولوجية الحديثة، والعمل على الاستفادة منها وتوظيفها في مجال العمل المصرفي بغية تعزيز الشمول المالي بالشكل الذي يخدم تنامي السيولة المصرفية.
- أوصى البحث بضرورة قيام إدارة المصارف بعمل مواءمة بين متغيرات الشمول المالي ومتغيرات السيولة المصرفية على ضوء النسب المعيارية من قبل البنك المركزي.
- نحتاج إلى سرعة زيادة سرعة معامل التعديل خلال السنوات القليلة القادمة لرفع قدرة المصارف العراقية على منح الائتمانات من خلال توفير سيولة مناسبة قادرة على مواجهة الأزمات المالية.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية

إبراهيم، محسن. (2023). دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق. *مجلة جامعة التنمية البشرية*، 9، 110-111.

بولمرج، وحيدة .(2023) .*المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية* (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

حسن، ضياء عبد الرزاق. (2023). تأثير نسبة الاحتياطي القانوني على قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان النقدي (العراق حالة دراسية) .*مجلة جامعة الكوت*، (15)، 250.

الحميري، غصون ثمود .(2021) .*أثر الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في العراق للمدة (2004-2018)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية.

الذبحاوي، فرج، وحسن كريم، وعلي أموري. (2020). دور السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة .(2005-2019) *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، كلية الإدارة والاقتصاد، 234.

الطيب، حنان. (2020). الشمول المالي موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي .*سلسلة كتيبات تعريفية*، (1)، صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد العربي .(2021) .*فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي: نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي*.

صندوق النقد العربي .(2015) .*تقرير صندوق النقد العربي* .مجلس محافظي المصارف المركزية والمؤسسات النقدية.

سياسات النقد العربية. (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي في الدول العربية.

قمر، نسرين عمر رزق الله. (2023). أثر أبعاد الشمول المالي على تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية .*مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية*، 6(1)، السودان.

الكرعاوي، حيدر صاحب صالح .(2023) .*تأثير عرض النقود في الاستقرار الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث .(2010) .*تقرير السياسة النقدية*.

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث .(2014) .*تقرير السياسة النقدية*.

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث .(2016) .*تقرير السياسة النقدية*.

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث .(2017) .*تقرير السياسة النقدية*.

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث .(2018) .*تقرير السياسة النقدية*.

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث .(2021) .*تقرير السياسة النقدية*.

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث .(2022) .*تقرير السياسة النقدية*.

البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي .(2019) .*تقرير الاستقرار المالي*.

معهد الدراسات المصرفية .(2012) .*إدارة السيولة في المصارف التجارية* (السلسلة 5، العدد 2). الكويت.

النصراوي، محمد عبد الأمير حسن .(2021) .*أثر الشمول المالي في السيولة والربحية المصرفية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2011-2019)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Abuzaid, A. N. (2017). Exploring the impact of strategic intelligence on entrepreneurial orientation: a practical study on the Jordanian diversified financial services companies. *International Management Review*, 13 (1), 72-103.

Filipovic`, D., Kristo, M., & Podrug, N. (2018). Impact of crisis situations on development of business continuity management in Croatia. *Journal of Contemporary Management Issues*. 23(1), 99-122. [CrossRef]

Gerras, S. J. (2010). *Strategic leadership primer. Department of command, leadership, and management. United states*. Army War College, 43.

Patwardhan, and others (2018). *Financial Inclusion in the Digital Age*. International Finance Corporation, World Bank Grroup p8.

Doeveren, M. (2017). and how to stimulate this in the Netherlands?, Irving Fisher Committee on Central Bank Statistics, Bank, for International Settlements, 21.

ثالثًا: ترجمة المراجع العربية

Al-Dhabyawi, F., Hassan, K., & Amuri, A. (2020). The role of banking liquidity in return and risk: An analytical study of a sample of Iraqi commercial banks for the period 2005–2019. *Al-Ghari Journal for Economic and Administrative Sciences, College of Administration and Economics,* 234. [In Arabic]

Al-Hamiri, G. T. (2021). *The effect of financial inclusion on enhancing financial stability in Iraq for the period (2004–2018)* (Unpublished master's thesis). University of Babylon, College of Administration and Economics, Department of Financial and Banking Sciences. [In Arabic]

Al-Kar'awi, H. S. S. (2023). *The effect of money supply on economic stability in selected countries with special reference to Iraq* (Unpublished master's thesis). University of Karbala, College of Administration and Economics. [In Arabic]

Al-Nasrawi, M. A. A. H. (2021). *The effect of financial inclusion on banking liquidity and profitability: An analytical study of a sample of Iraqi commercial banks for the period 2011–2019* (Unpublished master's thesis). University of Karbala, College of Administration and Economics, Department of Economics. [In Arabic]

Al-Tayeb, H. (2020). *Financial inclusion targeting youth in the Arab world (Introductory booklet series No. 1)*. International Monetary Fund. [In Arabic]

Arab Monetary Fund. (2015). *Annual report. Council of Central Bank Governors and Monetary Authorities*. [In Arabic]

Arab Monetary Fund. (2021). *Regional working group for promoting financial inclusion: Informative bulletin on financial inclusion concepts*. [In Arabic]

Arab Monetary Policies. (2015). *The interrelationship between financial stability and financial inclusion in Arab countries*. [In Arabic]

Boulmerg, W. (2023). *Islamic banking products as a mechanism to enhance financial inclusion in Algeria in light of some international experiences* (Unpublished doctoral dissertation). Ferhat Abbas University, Faculty of Economic and Management Sciences, Algeria. [In Arabic]

Central Bank of Iraq, Monetary and Financial Stability Department. (2019). Financial stability report. [In Arabic]

Central Bank of Iraq, Statistics and Research Department. (2010). Monetary policy report. [In Arabic]

Central Bank of Iraq, Statistics and Research Department. (2014). Monetary policy report. [In Arabic]

Central Bank of Iraq, Statistics and Research Department. (2016). Monetary policy report. [In Arabic]

Central Bank of Iraq, Statistics and Research Department. (2017). Monetary policy report. [In Arabic]

Central Bank of Iraq, Statistics and Research Department. (2018). Monetary policy report. [In Arabic]

Central Bank of Iraq, Statistics and Research Department. (2021). Monetary policy report. [In Arabic]

Central Bank of Iraq, Statistics and Research Department. (2022). Monetary policy report. [In Arabic]

Hassan, D. A. (2023). The effect of the legal reserve ratio on the ability of commercial banks to grant credit: Iraq as a case study. *University of Kut Journal,* 15, 250. [In Arabic]

Ibrahim, M. (2023). The role of the Central Bank of Iraq in enhancing financial inclusion in Iraq. *Journal of Human Development University*, 9, 110–111. [In Arabic]

Institute of Banking Studies. (2012). Liquidity management in commercial banks (Series 5, Issue 2). Kuwait. [In Arabic]

Qamar, N. O. R. (2023). The effect of financial inclusion dimensions on improving the quality of financial reporting information published by banks: A field study of a sample of Sudanese banks. *Journal of Economic, Financial and Accounting Studies*, 6 (1). [In Arabic]